

ندوة: التراث
معهد المخطوطات العربية
جامعة الدول العربية

القاهرة

2010/12/ 2-1

تعقيب: أ.د.نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية
ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

أتحدث من موقع خبرتي كأستاذة للعلاقات الدولية اهتمت ولمدة ربع قرن بالبحث عن بناء منظور إسلامي حضاري لدراسة العلاقات الدولية مقارنةً بمنظورات العلم الأخرى، التي تنطلق من مرجعيات أخرى وذلك في نطاق بحث جماعي ممتد قامت عليه جماعة من جماعات العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وهذه الخبرة البحثية لم تنفصل عن، بل انطلقت من البحث في التراث الإسلامي، باعتباره مصدراً للتفسير السياسي من منظور إسلامي. ومن ثم، فإن التراث ليس غاية في حد ذاته ولكنه كان وسيلة ومصدراً، وبالتالي، فإن خبرة التعامل معه لا بد وأن تختلف عن خبرة الباحثين في التراث لذاته وكغاية وكمجال بحثي أساس. بل لا بد وأن يحدث التعاون والتبادل بين مجال العلاقات الدولية ومجال الفكر السياسي الإسلامي والتاريخ الإسلامي باعتبارهما من المجالات المتعاملة مباشرة مع تراث الفكر وتراث الحركة والمؤسسات.

إذن، نحن نتحدث حتى الآن عن مجموعتين من الإشكاليات:

الأولى: تتصل بمنهجية تعامل الباحثين في التراث الإسلامي عن مصادر للتفسير السياسي. وقد أفاض أستاذنا المرحوم د.حامد ربيع في هذا المجال، وكذلك أستاذتنا المرحومة د.منى أبو الفضل.

أما المجموعة الثانية: فتتصل بمنهجية تجسير الفجوة بين الباحثين في التراث كغاية في ذاته وبين الباحث من العلوم الاجتماعية في التراث عن مصادر للتفسير، أي إشكاليات العلاقة بين علوم التراث والعلوم الاجتماعية الحديثة من أجل بناء منظورات حضارية مقارنةً بمنظورات العلوم السائدة والمتولدة عن التقاليد

الحضارية الغربية، والتي بعد أن ادعت العالمية، وجدت ومن داخل نفس الدائرة الغربية من يحتاج في عالميتها وينتقد مركزيتها ويدعو إلى تعدد الإسهامات الحضارية، انطلاقاً من أن إنتاج العلم لا بد وأن يتأثر بالأطر الاجتماعية والثقافية، التاريخية والراهنة، وذلك إذا أراد أن يكون علماً نافعاً ذا وظيفة في الاستجابة لتحديات ومشاكل الدائرة التي ينبع منها والدوائر الأخرى التي يتفاعل معها.

بعبارة أخرى، ينبع من مجموعتي الإشكاليات السابقتين مجموعة **ثالثة** تتصل بالغاية من البحث في التراث، تمجيذاً وافتخاراً، أو نقداً ورفضاً واتهاماً، أم انقطاعاً وانفصالاً عنه؟ وهذه الغاية لا بد وأن تتصل بوظيفة التراث انطلاقاً من إشكاليات العلاقة بين قضايا الواقع الراهن وبين خبرة وتراث التاريخ.

فما قدر الاستمرارية والتغير الذي تواجهه أمة من حيث قضايا واقعها الداخلي والخارجي؟ وهل الرجوع إلى التراث يؤدي وظيفة في بناء الرؤية وتحديد المسار والتوجه نحو المستقبل، أي ما دوره في العلاقة بين التنظير والحركة، بين الفكر والممارسة؟

هذا، ولقد كان لخبرة جماعة العلوم السياسية من منظور إسلامي حضاري في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية خبرة ثرية في التعامل مع هذه المجموعات الثلاث من الإشكاليات، معرفياً ومنهجياً ونظرياً.

وقد انطلقت هذه الخبرة من تأسيس مداخل منهجية لتعامل باحث العلوم السياسية مع مصادر التراث الفكرية والتاريخية، ناهيك بالطبع عن مصادر دراسة الأصول، باعتبارهم على التوالي مصادر بنائية واختبارية ومصادر تأسيسية في عملية بناء منظور حضاري إسلامي.

ذلك، ونمت وتطورت هذه الخبرة خلال البحث في كيفية توظيف هذه المصادر التراثية في بناء أبعاد منظور حضاري إسلامي معاصر وليس منظوراً فقهياً للعلاقات الدولية، تفكيراً للربط السائد بين دراسة العلاقات الدولية في الإسلام وبين دراسة فقه قواعد الحرب والسلام في الإسلام، حيث إن المنظور الحضاري أكثر اتساعاً من المنظور الفقهي.

وحيث لا يمكن الإدعاء في هذا التعليق بإمكانية الاقتراب من هذه الخبرات المتعددة والمتشابكة المشار إليها عالياً، فاكتفي بالاقتراب من أحدث هذه الخبرات وأكثرها اتصالاً بالتراث، وهي خبرة البحث في الفكر السياسي الإسلامي عن مصادر التنظير الدولي. وهي خبرة تستدعي كل أبعاد التعاون المطلوب بين متخصص الفكر الإسلامي وبين متخصص العلاقات الدولية، في إطار استكمال عملية بناء منظور إسلامي حضاري للعلاقات الدولية.

وهذه الخبرة هي عن عملية منهجية ليس من أجل مجرد تحديد بعض نصوص الفكر الإسلامي للقراءة الحرة فيها، ولكن نسعى إلى تصميم إطار نظري لرسم خريطة نماذج فكرية ومنظومة مفاهيم، وذلك وفقاً لمنظومة متكاملة وتحقيقاً لما يُسميه د. سيف عبد الفتاح الإحياء الحضاري للتراث، وسعيًا من ناحية أخرى لاكتشاف مسار عملية التطور في مسار الأمة صعودًا وهبوطًا وهذا من خلال تطور مسار الفكر باعتباره المرآة العاكسة لحالة الأمة، وهو مسار ديناميكي حي وليس مسارًا يركز على محطات استاتيكية منفصلة عن بعضها البعض.

وهذه الخبرة تتبني على منطلقات وتطرح أسئلة وتسعى إلى غايات ومجالها هو البحث عن نماذج تراث الأمة الفكري عبر مراحل تطوره وتطورها.

ويتم تسجيل هذه الخبرة في كتاب تحت عنوان "العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: خريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم" (تحت الطبع).

وتتلخص الأسئلة الكبرى في الآتي:

1- كيف جاء نمط اهتمام مصادر الفكر الإسلامي بالعلاقات الدولية للأمة عبر مراحل تطورها؟ فهل حظي الداخل (السلطة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم...) بالأولوية؟ ومتى بدأ يصعد الاهتمام بالخارج؟ وكيف جاء نمط هذا الاهتمام؟

2- النموذج الداخلي، كيان الأمة، العلاقة بالآخر: ثلاث مجالات كبرى: كيف ظهرت الرابطة بينهم في مراحل تطور التاريخ الإسلامي (فكراً وممارسة) في ظل تطور كل منهم - ابتداءً من القوة والشهود ووحدة الأمة في دولة واحدة والفتوح تجاه الآخر إلى بداية الضعف وظهور اللامركزية ثم التعددية السياسية على صعيد الأمة مع توقف الفتوح وبدائية الدفاع في مواجهة الآخر، وصولاً إلى التدهور والضعف والجمود الداخلي وتحول التعددية إلى تجزئة في ظل هجوم على واستقطاع من أرجاء الأمة وحتى سقوطها؟ كيف عبر الفكر الإسلامي عن هذه الثلاثية في تطورها؟ وأيهم كان له الأولوية أكثر من الآخر في تفسير أسباب الصعود ثم الهبوط وإمكانيات الصعود من جديد؟

3- كيف يقدم مضمون هذا الفكر مادة للتنظير حول جذور الأبعاد النظرية لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي (الفواعل،

العمليات، القضايا، ومحركات العلاقات)؟ وكذلك كيف يساهم في عملية بناء المفاهيم؟ ألا تقدم النماذج الفكرية المتنوعة التي تناولت مفهومًا محددًا للذاكرة التاريخية لهذا المفهوم؟

4- كيف نرصد التطور في الرؤى أو التنوع في الاتجاهات حول القضايا الكبرى للفكر الدولي ومجالاته؟ وكيف نفسر هذا التطور في الرؤى عبر المراحل أو التنوع في الاتجاهات خلال المرحلة الواحدة؟ ومن ثم، هل يمكن رصد نمط العلاقة بين هذا التطور الفكري وبين التطور الفقهي وبين طبيعة المرحلة التاريخية؟ ولهذا؛ فإن تحديد مفاصل للتطور الفكري (من خلال الرموز والشواخ والمجددين) لا ينفصل عن تحديد مفاصل التطور النظمي التاريخي.

5- وقبل هذا وذاك: كيف يتم تقسيم مراحل تطور الفكر الإسلامي، وكيف يتم تصنيف مصادره أو مداخله؟ بل كيف يتم تحديد نطاقه وأنواعه؟ ومن ثم، ما هو الفكر السياسي وما هو غير السياسي؟ وهل تستوي جميع المصادر والمداخل والأنواع من حيث الأهمية لدراسة العلاقات الدولية، أم تتكامل مع بعضها؟ فهل يكفي محور القضايا السياسية فقط للبحث عنه في الفكر، أم أن طبيعة العلاقات الدولية من منظور إسلامي أي باعتبارها أكثر اتساعًا من مجرد العلاقات السياسية وأكثر اتساعًا من مجرد العلاقات بين الدول فقط تفترض -وفق خصائص منظور حضاري إسلامي لدراستها وأبعاد هذه الدراسة- البحث في مضامين أخرى للتفاعلات بين الأمم تتجاوز المعنى التقليدي للعلاقات ونطاقه، وتمتد إلى الأبعاد الحضارية.

ويتلخص واقع ومبررات تأسيس إطار نظري ومدخل منهجي
لدراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي في أمرين:

من ناحية: المساهمة في بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية مقارنة بمنظورات أخرى، **ومن ناحية أخرى؛** استكشاف ملامح المسار الدولي الحضاري للأمة من حيث التواصل الحضاري والاستجابة الحضارية والوظيفة الحضارية - وهما أمران متلازمان - وفق منظور إسلامي للعلاقات الدولية، وقد لا يبدو أن هكذا كما رأينا عند بعض منظري العلاقات الدولية الذين اهتموا بالفكر السياسي الغربي، كذلك فإن دراسة البعد الدولي في الفكر الإسلامي هي دراسة للعلاقات الدولية باعتبارها علاقة حضارية ذات امتدادات وهي جزء من مجال أوسع للدراسات الحضارية. ومن ثم، فإن هذا الإطار النظري والمدخل المنهجي يساعد في إعادة تعريف مفهوم العلاقات الدولية باعتباره مفهومًا حضاريًا شاملًا وليس سياسيًا ضيقًا، بل سيساهم أيضًا في إعادة تعريف مجال الدراسة بأكمله من منظور إسلامي حضاري على نحوٍ يعيد تحديد نطاقه وموضوعاته باعتباره مجالًا حضاريًا. فهو كلي لا يقتصر على السياسي فقط أي يجمع بين الأبعاد المختلفة للعلاقات وعلى نحو يتجاوز الثنائيات سواء بين المادية والقيمية أو بين الثابت والمتغير، وعلى نحو يعكس الرؤية الكونية الإسلامية. وإذا كان رافد من الدراسات الغربية قد اهتم أيضًا بالأبعاد الثقافية والحضارية والدينية، فما زالوا في معظمهم يوظفون الثقافي كرداء للسياسي أو أداة له، إلا أن منظورًا حضاريًا إنما يسكن كل بعد من أبعاد الدراسة في مقامه وموضعه ويبحث في الروابط الوظيفية بينهم. ولذا؛ فهو منظور كلي شامل يتجاوز الثنائيات ويتخطاها. وهكذا، ومع هذه الدراسة عن البعد الدولي في

الفكر الإسلامي، تكتمل عملية رد الاعتبار للأبعاد الحضارية والقيمية في دراسة العلاقات الدولية من منظور حضاري إسلامي، وهي العملية التي أسس لها وبدأ مشوارها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وما تلاه من أعمال بنائية في ضوء نتائجه.

وعلى هذا النحو، يكون قد أسهم هذا المشروع، وما تلاه من جهد علمي منظم، في استكمال عملية رد الاعتبار لعلم السياسة بصفة عامة، من منظور حضاري إسلامي، والتي بدأت منذ أكثر من أربعة عقود على يد أجيال متتالية ابتداء بحامد ربيع ومنى أبو الفضل وحرورية مجاهد، وصولاً إلى فريق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ولمجال الفكر دور أساسي في هذا، فهو الذي يبيلور ماهية التواصل الحضاري، والاستجابة الحضارية، الوظيفة الحضارية للأمة في الداخل والخارج. بعبارة أخيرة تبلور الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي من مجرد وسيلة للتنظير إلى غاية في حد ذاته سعياً نحو تأسيس مجال " الفكر الدولي الإسلامي"، باعتباره مجال دراسة حضارية وليس مجال سياسي فقط، ونحو رسم تطور المسار الحضاري للفكر الإسلامي (أي كيف أدرك المسلمون ذاتهم وغيرهم والعلاقة بينهم وكيف تطو ذلك الإدراك والنظر؟). ويُعدُّ فهم تطور هذا المسار (محدداته ونتائجه) خطوة لازمة وتأسيسية لصياغة مشروع نهوض حضاري معاصر، ينشغل به كثيرون ونخشى أن يكرر ما وقع فيه من قبلهم. ومن هنا أهمية استدعاء الإشكالات المنهجية التي تفصل في شرح هذه المقولات العامة وكيفية دراستها .

ومن ثم، فإن دراسة الفكر السياسي الإسلامي من مدخل العلاقات الدولية ومن ثم إخراج ما يُسمى الفكر الإسلامي الدولي من مصادر

التراث المتنوعة، يهدف إلى تحقيق عدة غايات، انطلاقاً من هذا الإطار الكلي السابق شرحه وتتلخص هذه الغايات في الآتي:

1- تقديم الأطر العامة التي أحاطت بإنتاج الفقه الإسلامي، ومن ثم المساهمة في فهم كيفية تطوره باعتباره نتاج التفاعل بين النص وبين الواقع. فإن الفقه الشرعي في تطوره والحركة والممارسة في تطورها لم ينطلقا من فراغ ولكن من إطار سياسي واجتماعي واقتصادي... داخلي وخارجي، ومن ثم فهماً وإن لم يعدا أعمالاً فكرية -بالمعنى الواسع- إلا أنهما يستندا إلى إطار فكري وإن لم يقدماه مباشرة. أما الأعمال الفكرية المباشرة فهي التي تنصدي للتعبير عن الواقع القائم كما يدركه صاحب الفكر وانطلاقاً من إطاره المرجعي.

وحيث إن المفكرين المسلمين، -على اختلاف مداخلهم- يقدمون نتائج اختبارهم لسنن وقيم وأحكام الإسلام في واقع الحياة، فإن دراسة هذا الفكر في تطوره -وعبر نماذجه المتنوعة- يقدم لنا فكراً حضارياً يساعدنا على اختبار - ما هو أكثر من "الفقه الشرعي" عن العلاقات بين المسلمين والعالم، أو عن العلاقات بين المسلمين أنفسهم أو عن أحوال المسلمين ذاتهم.

ومن ثم، فإن دراسة الفكر الإسلامي -كفكر حضاري من مصادره التراثية المختلفة- يساعد على فهم المفاصل التاريخية التي مرت بها الأمة، سواء في تفاعلها مع الآخر، أو فيما بين مكوناتها أو فيما يتصل بأوضاعها الداخلية، بل ويساعد على اختبار مدى صحة بعض المقولات الاستشرافية الزائفة عن طبيعة الرؤية الإسلامية للعلاقات الدولية، باعتبارها رؤية صراعية تقوم على العنف

والحرب ورفض الآخر. فإن هذه المفاصل التاريخية الفكرية، من خلال مقارنتها مع نظائرها، على صعيد الحركة في التاريخ الإسلامي، لا بد وأن تقدم لنا خريطة عن منعطفات ومرتفعات ومنخفضات فكر المسلمين التعارفي أو التدافعي، وكيف ولماذا؟

2- أن واقع الأمة الراهن - وحالة الجدالات بين الخطابات حول العلاقات بين الإسلام والغرب، تحتاج لتحديد وضعها على خريطة تطور الفكر الإسلامي الدولي من حيث الاستمرارية والتغير، بل من حيث العوامل المؤثرة والمشكلة لهذه الحالة.

فهل كان الغرب حاضرًا دائمًا بهذا الثقل في فكر المسلمين عبر تاريخهم؟ فإن ما يحيط بالأمة من تحديات خطيرة الآن إنما تنعكس في شكل فوضى المفاهيم وأزمة للفكر الإسلامي. فالاحتلال أضحت حرب عادلة وحرب تحرير والدفاع عن النفس والمقاومة أضحت عدوان وإرهاب وعلمنه الإسلام أضحت تجديد للخطاب الديني، والتربية المدنية أضحت اللا عنف والتسامح والسلام لذواتهم الحكومة الرشيدة أضحت البرجماتية...

وفي نفس الوقت الذي يتزايد فيه الهجوم على "الإسلام" وليس على مجرد فكر أو ممارسات المسلمين، يزداد جلد المسلمين لذواتهم مصحوبًا بغياب رؤية واضحة بل تتعدد الرؤى وتتصادم - عن كيفية الخروج من الأزمة، ناهيك عن الفكر الإسلامي والحركات الإسلامية يقعوا في معظمهم - باستثناء من تحالف مع النظم والحكومات - في صفوف المعارضة. وإذا جمع بينها وبين القوى الفكرية والحركية المعارضة الأخرى (غير الإسلامية) مناطق مشتركة فسيظل يفرق بينهم فجوات ليست باليسيرة.

وإذا كانت أزمة الأمة أزمة فكرية بالأساس، وإذا كانت هذه الأزمة الفكرية تعكس أيضاً أزمة الأمة، فمما لا شك فيه أن قراءة فكر الأمة الدولي في تطوره يساعد على متابعة وتكييف مراحل صعود وهبوط الأمة وأسباب القوة والضعف مقارنة بالأمم الأخرى. كما يساعد على فهم كيف تطورت مسائل وتفاصيل هذه القضية الكبرى عبر تاريخ المسلمين؟ ومن أهم هذه المسائل العلاقة بين الديني- والثقافي والسياسي؟ وبين الإصلاح، ووحدة الأمة، واستقلالها الخارجي (كما سنرى لاحقاً في الجزء الثاني).

3- في مواجهة فوضى المفاهيم وحرب الأفكار والقلوب التي أعلنتها الغرب على الإنسان المسلم في عصر العولمة، وبعد أن خاضها مع النخب في مرحلة الاستعمار وما بعده، وفي مواجهة جلد الذات، نحتاج لتجديد فكري، وحرب مضادة فكرية، كغاية في حد ذاتهما، على اعتبار أن أزمنا أزمة فكرية وليست مادية فقط. ولكن الأهم نحتاجهما أيضاً كسبيل نحو بناء حركة إصلاح وتدافع رشيدة. ومن ثم، فإن افتقاد أساليب الحركة الناجحة والحاجة للانتقال من مجرد طرح الأفكار والرؤى، إلى تحديد استراتيجية الحركة ووضع برامج وخطط التنمية، جميعها من الأمور التي تدفع للتساؤل هل كان غيابها أيضاً وراء فشل برامج الإصلاح المتنوعة عبر ما يزيد عن القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الأمة؟ بعبارة أخرى، هل تخطى الفكر للفكر الإسلامي الدولي حالة الفكر إلى حالة الفكر للحركة؟ وأخيراً، إذا كانت خصائص الواقع الراهن كانت المنطلق لطرح التساؤلات السابقة عن أهمية القراءة في الفكر الدولي الإسلامي، فإن مرجع ذلك هذا التكامل في الرؤية الإسلامية بين التاريخ،

والحاضر، والمستقبل. فكما لتاريخ الممارسات دوره في التدبير، فإن لتاريخ الأفكار والمواقف الفكرية والرؤى الحضارية دوراً لا يقل حيوية.

مفاد القول إن البحث المنظم، وفق إطار نظري ابتكاري في مصادر تراف الفكر الإسلامي إنما يحقق هذه المجموعة من الدوافع والأهداف الخاصة بدراسة الفكر الإسلامي كمرآة لأوضاع الأمة عبر تطورها التاريخي، وهو البحث الذي يبين الآتي:

أن قضايا العلاقات الدولية (الخارجية) للأمة الإسلامية والعالم ليست قضايا الحرب والسلام فقط ولكنها أكثر اتساعاً لتضم -بحكم الرؤية القرآنية- قضايا أخرى تتصل بالمجال الحضاري الإنساني بصفة عامة، حيث تتداخل وتتشابك وتتقاطع أبعاده وموضوعاته (مثل التعارف، العمران، التدافع...). وبالمثل فإن الاقتراب من هذه القضايا الحضارية -بأوسع معانيها- لا يكون من خلال مستوى الأحكام الفقهية فقط، والتي تتصل في معظمها بوقائع وبزمان ومكان محدد، ولكن يتم الاقتراب منها أيضاً من مستويات أكثر كلية وهي المقاصد والسنن والقيم والمفاهيم انطلاقاً من التأسيس العقدي (الرؤية الكلية).

ولهذا؛ فإن رؤية فكرية عن تغير أحوال الناس وكيفية إدارتها تستدعي فقه الواقع في ضوء الرؤية الكلية الإسلامية ليس من أجل أحكام فقهية جديدة فقط، تتصل بجزيئات محددة مطلوب الحكم أو الفتوى فيها ولكن من أجل تقديم رؤية كلية فكرية عن "الأحوال" من مداخلها الداخلية، -البينية والخارجية- ومن ثم فإن ما يمكن وصفه "المسار الفكري الحضاري الممتد والمترايط الحلقات" لا يقل أهمية عن المسار الفقهي الشرعي الممتد المترايط الحلقات أيضاً؛ لأن

الفكر ليس هو مجرد فقه الأحكام - كما سبق التنويه. إلا أن كلاهما لا ينفصلان (ولهذا سنجد كما سنرى لاحقاً أن المدخل الفقهي هو واحد بين عدد من مداخل دراسة الفكر الإسلامي).

بعبارة أخيرة: فإن حالة أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، وخاصة من حيث استقطابها بين ثنائية ما يسمى اتجاهات تقليدية (ترفض أن تأخذ تأثيرات الغرب في حساباتها) من ناحية، وبين اتجاهات حديثة (تتكيف مع أو ترضخ لضغوط الواقع ومن ثم تفرز مجرد خطابات اعتذارية أو تبريرية أو دفاعية)، من ناحية أخرى، هذه الحالة الاستقطابية الحادة تتطلب استجابة بنائية تتجاوز الاتجاهين السابقين بحيث لا تحكم الواقع أو تقتحمه ولكن تعتبره لفهمه ثم لتغييره انطلاقاً من قواعد وأسس ومبادئ الرؤية الإسلامية الكلية وأحكامها العامة، وليس من منطلق قواعد قوانين الغرب المستحكم حتى ولو باسم الحاجة لاجتهاد جديد ومعاصر يستجيب لتحديات ضغوط الواقع. إن هذه الاستجابة البنائية -المشار إليها- لا تقوم في فراغ أو من خصائص اللحظة الراهنة، ولكنها لا بد وأن تعي وتتدبر تطور المسار الحضاري للفكر الإسلامي بأوسع معانيه المجسد لرؤية العالم الإسلامية والعاكس لخصائص الثقافة والحضارة الإسلامية والمعبر عن مدارس التفسير الإسلامي للتاريخ، وهذا الفكر الحضاري ليس الفكر الفقهي فقط كما أن الاهتمام بهذا الفكر الحضاري هو ترجمة لتوسيع نطاق الشريعة إلى ما هو أكثر من الأحكام الفقهية. تلك الأحكام -والتراث الضخم الذي يرتبط بها هي من الأهمية بمكان بحيث لا يجب الخوض فيها دون تبصر ورؤية تقود إلى شطط الإسقاط لكونها تاريخية أو تقود إلى فوضى التأويلات أو تقود على العكس إلى الجمود خوفاً من التجاوز.

إن استكشاف هذا المسار الحضاري للفكر الإسلامي إنما هو نتاج الإطار النظري والمدخل المنهجي والإطار المرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، والذي أصل له د. سيف الدين عبد الفتاح في جزئين من أجزاء مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. (والجزء الأول من هذين الجزئيتين: المدخل المنهجي للتعامل مع المصادر الإسلامية التأسيسية لرؤية إسلامية للعلاقات الدولية. والجزء الثاني هو البناء المعرفي المنهجي النظري الفكري الذي قدم من خلاله مدخل القيم لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام) وكلا الجزئين تأصيلًا علميًا أكاديميًا إسلاميًا من مدخل الرؤية للعالم والمقاصد والسنن والمفاهيم وليس الفقه فقط.

وبناء عليه، فإن الاهتمام بالمسار الفكري الحضاري الإسلامي يحقق ثلاثة أهداف تربط بين النظرية والفكر والواقع، وتربط بين الأصول والفكر والواقع، وتربط بين الفقه والفكر والواقع، وأخيرًا: تربط بين الحركة والفكر والواقع (تاريخاً وراهناً). وهذه الأهداف هي من ناحية: بيان كيفية تأثير النموذج الإرشادي الإسلامي (الرؤية للعالم، والنموذج المعرفي) على خصائص الفكر الإسلامي الكلية. فمهما تنوعت روافده ومدخله عبر التاريخ يظل هناك رابط وسمات مشتركة. ومن ناحية ثانية: تجسير الفجوة لدى البعض بين التنظير للعلاقات الدولية من منظورات علم العلاقات الدولية وبين التنظير من منظور إسلامي على اعتبار أن الأخير ليس إلا تراثًا فقهيًا وتاريخيًا. ومن ناحية ثالثة: التدبر في أوضاع الواقع الراهن لا تكتمل -من رؤية إسلامية- بدون تسكينها في مسار تطور تاريخ هذه الأوضاع وتاريخ الفكر المرتبط بها.

وفي نهاية المطاف، فإن هذه المتابعة لتطور مسار الفكر الحضاري الإسلامي يساعد على صياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر يمثل تجسيراً للفجوة بين خطاب الصراع والانقسام الذي يعبر عنه خطاب الفسطاطيين الذي هو ترجمة معاصرة بدون روح لخطاب تقسيم الدارين، ولكن بدون روحه وبين خطاب الاستسلام والإذعان الذي يعبر عنه خطاب ثقافة السلام والتسامح والذي يرتدي زي الاعتذار والدفاع. بعبارة أخرى، فإن فهم تطور مسار الفكر الحضاري الدولي بقدر ما يساهم على فهم أسباب الاستقطاب الثنائي وحدته بقدر ما يساعد أيضاً على فهم السبيل للتغلب عليه وكسر اجتراره السلبي وإنتاج خطاب إنساني إسلامي معاصر. وهذا الخطاب الجديد يقدمه التيار الرئيسي السائد في الجماعات الوطنية وعلى صعيد أرجاء الأمة ويجب تفعيله وتشغيله باعتباره أسلوباً بنائياً نحو التغيير الداخلي ونحو مواجهة العدوان والاعتداء الخارجي وباعتباره أيضاً استجابةً فاعله في مواجهة تحديات الواقع الراهن، سواء المتصلة بكل من الظروف الهيكلية أو البيئية الثقافية على حد سواء. فلا يمكن الفصل بين هذين النمطين من التحدي عند تصميم الاستجابة البنائية. فعلى سبيل المثال: ما يسمى الأبعاد الخارجية "للتطرف الإسلامي" أو ما يسمى الامتدادات الخارجية للحركات الإسلامية الجهادية أو ما يُسمى "الإرهاب العالمي" لا يمكن تفسيره -وليس تبريره- بأسباب ثقافية (مردّها القراءة الخاصة لموقف الإسلام من غير المسلمين) فقط أو بأسباب هيكلية فقط (مردّها أوضاع الاستبداد والظلم الداخلي والخارجي ضد المسلمين ديناً وقيماً ونظماً وتاريخاً وقضايا)، فإن الجانبين متصلان ويغذي كل منهما الآخر. إن النماذج الفكرية والتاريخية المتنوعة -عبر

مسار الفكر الحضاري للدول - لابد وأن تقدم لنا الدلالات على هذه
الرابطه وتأثيرها على نمط الخطابات -الفقهية والفكرية والسياسية-
خلال المراحل الزمنية المختلفة.

آمل أن يكون تعقيبى السابق قد ألقى الضوء على طبيعة
الإشكاليات الثلاث التى انطلق منها التعقيب، والتى محورها أن
التراث بالنسبة إلى عالم السياسة ليس غاية، بل وسيلة تؤدي دورها
فى التجديد الحضارى مؤكدة الوظيفة الحضارية للتراث.